

السكان والتنمية في بلدان المغرب العربي

إشارة خاصة إلى معضلة البطالة

د. عبدالعزيز شرابي *

د. عبد الرزاق بن حبيب **

رغم معدلات النمو السكانية المرتفعة خلال الستينات والسبعينات فقد تميزت الإقتصادات المغربية بنوع من الإستقرار خلال هذه الفترة ذلك نتيجة الظروف المواتية : ارتفاع في أسعار المواد الخام المصدرة (الحديد والفوسفات والمحروقات) واليسر في الحصول على مصادر التمويل الخارجي على سبيل الإقتراض، وقد ساعد ذلك كثيرا على قيام إستثمارات كبيرة نسبيا أدت إلى إمتصاص أعداد كبيرة من اليد العاملة كما ساهمت الهجرة الخارجية خاصة إلى أوروبا في تحقيق توازن نسبي لأسواق العمل في الدول المغربية، مما نتج عنه نوع من الإستقرار الاجتماعي والسياسي.

ومع مطلع الثمانينات تغيرت البيئة الإقتصادية الخارجية وأثرت سلبا على الأوضاع الداخلية، إنخفاض أسعار المواد الخام المصدرة، شح في مصادر التمويل الخارجي، وتضخم الديون الخارجية وإرتفاع معدلات خدمة الدين ونشوب أزمة المديونية.

هذه الوضعية قلصت من قدرة البلدان المغربية على تمويل الإستثمارات الجديدة وإستيراد التجهيزات والمواد الأولية ونصف المصنوعة

* أستاذ محاضر بجامعة قسنطينة.

** أستاذ محاضر بجامعة تلمسان.

وقطع الغيار اللازمة لتشغيل المشروعات القائمة، وأدى ذلك إلى تراجع معدلات النمو الإقتصادي، واختلال في التوازنات الداخلية والخارجية وتسجيل معدلات عالية للتضخم والبطالة مما كان سببا في التوترات الاجتماعية والسياسية. وبات من الضروري إعادة النظر في السياسات الإقتصادية القائمة والشروع في إنتهاج سياسات إقتصادية أكثر اعتمادا على القطاع الخاص وأكثر إنفتاحا على الإقتصاد العالمي، وذلك بتطبيق برامج الإستقرار والتصحيح الهيكلي المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي، فهل أدت هذه البرامج إلى تقليص البطالة؟.

جهود التنمية ومعضلة البطالة في البلدان المغاربية :

تعتبر مشكلة البطالة من أبرز المشكلات التي واجهت البلدان المغاربية عشية إستقلالها، وقد بذلت هذه البلدان أقصى الجهود للتذليل منها. وقد تمكنت من تحقيق نوع من التوازن في أسواق العمل خلال الستينات والسبعينات، ويعود الفضل فيما تحقق إلى البيئة الخارجية المواتية : توفر مصادر لتمويل إستثمارات واسعة بفضل الإرتفاع النسبي لأسعار المواد الخام المصدرة (الحديد، الفوسفات والمحروقات) وإلى سهولة الحصول على القروض الخارجية، بالإضافة إلى تصدير فائض العمالة خاصة إلى أوروبا، وفيما يلي خصوصيات أسواق العمل وكيفية التعامل مع مشكلة البطالة في كل بلد مغاربي.

الجزائر : عانت الجزائر من مشكلة البطالة منذ إستقلالها عام 1962 حيث بلغ معدل البطالة سنة 1966 حوالي 32,9 ٪ (2 ص 68) ومع تزايد مصادر التمويل الناتجة عن إرتفاع أسعار المحروقات بعد 1973 بالإضافة إلى التوسع في الإقتراض الأجنبي نتيجة اليسر في السوق المالية الدولية، تمكنت الجزائر من تمويل إستثمارات ضخمة في شتى المجالات، خاصة الصناعة، مما أدى إلى تراجع البطالة ولكن بصورة أقل مما كان يمكن تحقيقه بسبب طبيعة الإستثمارات الصناعية الجديدة التي تعتمد على كثافة رأس المال، مما جعل دورها محدودا في إستيعاب العمالة.

لقد تراجع التشغيل في قطاعات الإنتاج المباشرة، الزراعة، الصناعة والبناء والأشغال العمومية، بينما شهد التشغيل ارتفاعا محسوسا في قطاعات التجارة والخدمات والإدارة، لقد عرف التشغيل تباطؤا كبيرا بعد شح مصادر التمويل ابتداء من النصف الثاني من الثمانينات وفي نفس الوقت زاد الطلب على العمل، وتفيد الإحصائيات أن عدد مناصب العمل الجديدة قد تراجع من 140500 كمتوسط سنوي خلال الفترة 1980 و 1984 (2ص 62)، إلى 125000 في 1985 وإلى 75000 في 1986 وفي 1987 لم يتجاوز 64500 منصب عمل جديد (2ص 63)، هذا التراجع أدى إلى تضخم عدد العاطلين كما هو مبين في الجدول رقم 1.

وقد ارتفع معدل البطالة من 15٪ سنة 1984 إلى 17٪ سنة 1985 وإلى 22٪ سنة 1988 (2ص 63) ووصل إلى 24,4 ٪ سنة 1993 (3ص 169) وأن 70٪ من الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة لم يسبق لهم أن اشتغلوا أو حصلوا على دخل (3ص 170).

تطور عدد البطالين في الجزائر من 1966 إلى 1994

جدول رقم -1-

السنة	1966	1977	1985	1990
عدد البطالين	843953	690827	435000	1150000
السنة	1991	1992	1993	1994
عدد البطالين	1261000	1482000	1770000	2100000

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات

وتشير معطيات الجدول رقم -2- إلى أن البطالة هي أكثر إنتشارا عند الفئات الأصغر سنا.

نسبة البطالة في الجزائر حسب الفئات العمرية 1989 - 1991
جدول رقم -2-

فئات العمر	نسبة البطالة	
	1989	1991
أقل من 20 سنة	63	58
20 - 25	31	41
25 - 30	17	23
أكبر من 30	8	6

المصدر : التقرير الإقتصادي العربي الموحد سبتمبر 1996 ص : 170.

كما يلاحظ تزايد نسبة البطالين من ذوي التعليم الثانوي والجامعي مثل ما هو مبين في الجدول رقم -3- بينما يلاحظ تناقص نسبة البطالين من مستويات التعليم الدنيا (الإبتدائي).

نسبة البطالة في الجزائر حسب مستويات التعليم 195 - 1991
جدول رقم -3-

مستوى التعليم	1985	1989	1991
الإبتدائي	43,3	27,9	24,8
المتوسط	28,6	34,3	29,8
الثانوي	6,5	14,9	25,5
الجامعي	0,6	2,8	5,8
غير مصرح به	21,0	20,1	14,1

المصدر : التقرير الإقتصادي العربي الموحد سبتمبر 1996 ص 171.

وتقدر إحدى الدراسات أن متوسط عدد الداخلين الجدد إلى سوق العمل قد بلغ خلال الثمانينات 180 ألف كمتوسط سنوي، يجد 100 ألف منهم فرص العمل وينضم الباقون إلى جيش البطالة (4ص 199). إضافة إلى ذلك

نسبة البطالة في الجزائر حسب الفئات العمرية 1989 - 1991
جدول رقم -2-

فئات العمر	نسبة البطالة	
	1989	1991
أقل من 20 سنة	63	58
20 - 25	31	41
25 - 30	17	23
أكبر من 30	8	6

المصدر : التقرير الإقتصادي العربي الموحد سبتمبر 1996 ص : 170.

كما يلاحظ تزايد نسبة البطالين من ذوي التعليم الثانوي والجامعي مثل ما هو مبين في الجدول رقم -3- بينما يلاحظ تناقص نسبة البطالين من مستويات التعليم الدنيا (الإبتدائي).

نسبة البطالة في الجزائر حسب مستويات التعليم 1985 - 1991
جدول رقم -3-

مستوى التعليم	1985	1989	1991
الإبتدائي	43,3	27,9	24,8
المتوسط	28,6	34,3	29,8
الثانوي	6,5	14,9	25,5
الجامعي	0,6	2,8	5,8
غير مصرح به	21,0	20,1	14,1

المصدر : التقرير الإقتصادي العربي الموحد سبتمبر 1996 ص 171.

وتقدر إحدى الدراسات أن متوسط عدد الداخلين الجدد إلى سوق العمل قد بلغ خلال الثمانينات 180 ألف كمتوسط سنوي، يحد 100 ألف منهم فرص العمل وينضم الباقون إلى جيش البطالة (4ص 199). إضافة إلى ذلك

1975 - 1980، وهي الوضعية التي تعكس دور القطاع الخاص الذي حظى بالاهتمام والدعم خاصة منذ المخطط الرباعي الثاني الذي بدأ في 1973.

ومع بداية الثمانينات تراجعت معدلات النمو والتشغيل بسبب تغير وتجمع العديد من العوامل الداخلية منها (خاصة الجفاف الذي تسبب في تراجع الإنتاج الزراعي) والخارجية خاصة تراجع فرص الهجرة وارتفاع تكاليف وشروط الإقتراض الخارجي، وفي نفس الوقت أخذ الطلب على العمل يتزايد كنتيجة لارتفاع معدلات النمو السكاني منذ بداية الاستقلال، فقد ارتفع عدد طالبي العمل من 35000 كمتوسط سنوي خلال الستينات إلى 47000 خلال السبعينات ووصل إلى 66000 خلال الثمانينات (2ص 74)، والنتيجة أن ارتفع عدد البطالين إلى 245000 سنة 1984 وإلى 270000 سنة 1987، وارتفع معدل البطالة من 12٪ سنة 1980 إلى 15٪ سنة 1984 (2ص 74)، مع الإشارة إلى أن أغلبية البطالين هم من الشباب حيث يشكل الأفراد الذين هم أقل من 30 سنة 70٪ من إجمالي البطالين (2ص 74)، ويمثل عدد البطالين الذين هم في الفئة العمرية من 18 إلى 24 سنة حوالي 51٪. كما تتمركز البطالة في المناطق الحضرية بالدرجة الأولى حيث يشكل عدد البطالين الحضر حوالي 60٪، من إجمالي البطالين (2ص 75) سنة 1987.

المغرب : لقد بنيت إستراتيجية التنمية في المغرب من البداية على أساس تشجيع القطاع الخاص، والأعمال الحرة وقد انعكس ذلك على الإرتفاع النسبي لمكانة العمل غير المأجور (أعمال حرة، أرباب العمل، العمل الحرفي، التجارة والعمل العائلي)، الذي يشكل 38,7 ٪ من مجموع العمالة سنة 1982، كذلك مكانة القطاع الخاص الذي يراقب 51٪ من رأس المال الاجتماعي مقابل 33٪ بالنسبة للدولة و15٪ للأجانب (2ص 80) كما أن إرتفاع مستوى تشغيل الأطفال دون سن 15 يعتبر إحدى خصائص سوق العمل المغربية مقارنة بباقي بلدان المنطقة.

لقد سمحت الظروف المواتية للتمويل الذاتي والإقتراض الخارجي خلال الستينات والنصف الأول من السبعينات من قيام إستثمارات عديدة

وإمتصاص جزء كبير من القوى العاملة، كما لعبت الهجرة للعمل في أوروبا أحد الحلول المتبعة للتخفيف من ضغط الأعداد المتزايدة للسكان النشطين، فقد بلغ عدد العاملين المغاربة في أوروبا حوالي 191 ألف عامل سنة 1975 وارتفع هذا العدد إلى 272 ألف عامل سنة 1980، ويوجد أكثر من ثلثهم في فرنسا وحدها (4 ص 203)، وقد بلغت قيمة تحويلات هؤلاء المهاجرين 7680 مليون دينار مغربي سنة 1984 وهو ما يمثل 51,4 ٪ من الإدخار الإجمالي في المغرب كما يمثل هذا المبلغ 32,2 ٪ من إجمالي الاستثمارات المغربية في نفس السنة (5 ص 531).

ومع تدهور أسعار الفوسفات ابتداء من النصف الثاني من السبعينات في السوق الدولية، وارتفاع أسعار الطاقة المستوردة وتضاؤل فرص الهجرة الخارجية نتيجة الركود الإقتصادي في أوروبا، وتغير شروط الإقتراض الخارجي مع اشتداد أزمة المديونية الخارجية في بداية الثمانينات، تزايدت مستويات البطالة وحسب التقديرات الرسمية فإن قوة العمل المغربية بلغت عام 1984 نحو 6,45 مليون شخص وبلغ عدد العاطلين منهم نحو 690 ألف شخص وهو ما يعادل 10,7 ٪ من قوة العمل المغربية غير أن هناك تقديرات تفيد بأن معدل البطالة هو أعلى بكثير من التقديرات الرسمية وربما يتجاوز 25 ٪ (4 ص 202)، أمام هذه الوضعية لجأ المغرب إلى إعادة النظر في أسلوب التنمية المتبع وذلك بإعادة جدولة ديونه الخارجية والشروع في تطبيق برنامج الإستقرار والتصحيح الهيكلي ابتداء من 1983.

موريطانيا : عرفت سوف العمل الموريطانية خلا منذ الإستقلال بسبب معدلات النمو السكانية العالية وارتفاع معدلات نمو سكان الحضر حيث بلغ 9,5 ٪ سنويا طيلة الفترة 1965 - 1980 (أنظر الجدول رقم 8)، وهو أعلى معدل سجل في المغرب العربي كما بلغ هذا المعدل 6,9 ٪ خلال الفترة 1980 - 1993. وقد بلغت نسبة سكان الحضر 51 ٪ سنة 1993 بعد أن كانت لا تتجاوز 10 ٪ سنة 1966 كما عرفت موريطانيا معدلات عالية لنمو السكان النشطين، حيث بلغ 2,8 ٪ سنويا خلال الفترة 1980 - 1990، ويتوقع أن يرتفع إلى 3,2 ٪ خلال الفترة 1993 - 2000 (25).

ونظرا لضعف القدرة الذاتية للتمويل خاصة بعد تراجع أسعار الخامات المصدرة بالخصوص أسعار الحديد، فقد أصبح القطاع غير الرسمي يحتل الصدارة في خلق مناصب العمل خاصة خلال الفترة 1980 - 1985 وذلك في مجال التجارة والصناعات الحرفية (2 ص 84).
أمام وضعية الأزمة التي عرفها الإقتصاد الموريطاني وتزايد عدد العاطلين عن العمل تم اللجوء إلى تغيير نمط التنظيم الإقتصادي بالاعتماد أكثر على القطاع الخاص والانفتاح الإقتصادي وتبني برنامج التقويم الإقتصادي والإجتماعي 1985 - 1988 وبعده برنامج الدعم والدفع 1989 - 1991.

ومن خلال ما سبق يمكننا تحديد العوامل المشتركة التي ساهمت في اختلال أسواق العمل في بلدان المغرب العربي والمتمثلة خصوصا فيما يلي :

- 1 - معدلات النمو السكانية العالية،
- 2 - ارتفاع مستويات التحضر،
- 3 - تراجع القدرة على التشغيل،
- 4 - تراجع فرص الهجرة.

أولا : معدلات لنمو السكانية العالية

عرفت البلدان المغاربية معدلات عالية للنمو السكاني نتيجة تحسن ظروف المعيشة التي رافقت الإستقلال، خاصة في المراحل الأولى منه مثل ما هو موضح من الجدول رقم -4-.

وحسب تقديرات البنك العالمي فإن معدلات النمو السكانية ستعرف بعض التراجع في الفترة المستقبلية إلى غاية سنة 2000 لتبلغ 1,6 ٪ بالنسبة لتونس، 2,2 ٪ بالنسبة للجزائر، 1,9 ٪ بالنسبة للمغرب و 2,5 ٪ بالنسبة لموريطانيا.

تطور أعداد السكان ومعدلات النمو السكانية

في البلدان المغاربية 1970 - 1994

جدول رقم -4-

عدد السكان (بالآلاف)				
البلد	1970	1980	1993	1994
تونس	5127	6384	8570	8733
الجزائر	13746	18780	26722	27320
المغرب	15310	19382	25945	26591
موريطانيا	1221	1551	2161	2211
معدلات النمو السنوي				
البلد	1980-1970	1993-1980	1994	
تونس	2,2	2,3	1,9	
الجزائر	3,1	2,7	2,2	
المغرب	2,4	2,2	2,0	
موريطانيا	2,4	2,4	2,6	

المصدر :

-Rapport sur le developpement en afrique

Banque africaine de developpement (BAD) 1996

- Rapport sur le developpement dans le monde 1995 Banque mondiale

- التقرير الإقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 1996.

الى جانب ارتفاع معدلات النمو السكانية هناك أيضا الخصائص الديموغرافية التي تتسم بهرم سكاني ذو قاعدة عريضة، إشارة إلى ارتفاع نسبة صغار السن كما هو واضح من الجدول رقم 5- وكان لذلك انعكاس مباشر على ارتفاع المعدلات السنوية لنمو السكان النشطين الجدول رقم 6.

التركيب العمري للسكان (1995) في البلدان المغاربية
جدول رقم 5-

البلد	أقل من 15 سنة	15 - 16	أكثر من 65 سنة
تونس	35,2	60,4	4,4
الجزائر	41,4	55,2	3,4
المغرب	38,7	57,4	3,9
موريتانيا	45,0	51,9	3,1

المصدر : التقرير الاقتصادي الموحد، سبتمبر 1996.

تطور معدلات النمو السنوية للسكان النشطين في المغرب العربي
2000 - 1970
جدول رقم 6-

معدلات النمو السنوي			
البلد	1970 - 1980	1980 - 1993	1993 - 2000
تونس	3,6	3,0	2,6
الجزائر	3,2	3,6	3,6
المغرب	3,4	3,2	2,9
موريتانيا	1,8	2,8	2,3

المصدر : Rapport sur le developpement dans le monde 1995

يلاحظ في معدلات نمو السكان النشطين أنها أعلى من معدلات النمو السكانية المسجلة في السنوات الأخيرة.

ثانيا : ارتفاع مستويات التحضر

يُقاس مستوى التحضر بنسبة السكان المقيمين في الأماكن الحضرية إلى إجمالي السكان المقيمين في البلاد، وما يلاحظ من معطيات الجدول رقم 8، هو ارتفاع معدلات التحضر بسبب سوء الأحوال المعيشية في الريف المغربي، وقد أصبح يمثل سكان الحضر أكبر من نصف عدد السكان -معد المغرب بـ 47%- وتؤدي ظاهرة التحضر السريع للسكان إذا لم تكن مرفوعة بالتنوع في قاعدة الصناعات التحويلية والتقدم الصناعي عامة إلى تحقيق ظاهرة التحضر المفرط ouverurbanization والتي تظهر عندما تكون نسبة القوى العاملة المشتغلة في قطاع الصناعة التحويلية أقل بكثير من نسبة السكان المقيمين في المناطق الحضرية (4 ص 54)، وكما هو واضح في الجدول رقم 8، فإن جل البلدان المغربية تعاني من الظاهرة المذكورة.

تطور مستويات التحضر (1965 - 1993) ونسبة العاملين في الصناعات التحويلية في البلدان المغربية
جدول رقم -7-

البلد	نسبة سكان الحضر إلى إجمالي السكان %			معدل النمو السنوي للتحضر %		% العاملين في الصناعة التحويلية
	1965	1970	1988	1993	80- 65	93 - 80
تونس	40	45	54	56	4.0	3.0
الجزائر	38	40	44	54	3.7	4.4
المغرب	32	35	47	47	2.8	3.4
موريتانيا	10	14	40	51	9.5	6.9

المصدر : - Rapport sur le developpement dans le monde 1995

- مشكلة البطالة في الوطن العربي، دراسة استطلاعية معهد البحوث والدراسات العربية 1992.

وترجع هذه الوضعية إلى هجرة السكان من الريف إلى المدينة، دون أن يواكب ذلك توسع في توفير فرص العمل، خاصة في قطاع الصناعة، ونتيجة ذلك هو تزايد مستويات البطالة الحضرية وانتشار الجرائم ومختلف الأمراض الاجتماعية.

ثالثا : تراجع القدرة على التشغيل

عرفت البلدان المغربية تحسنا ملحوظا في مستويات التشغيل خلال الستينات والسبعينات نتيجة تنفيذ برامج تنمية واسعة، غير أن تغير البيئة الاقتصادية الخارجية والمتمثلة خاصة في تدهور قيمة الصادرات ووصول حجم ومعدلات خدمة الديون إلى حدودها القصوى، مما أدى إلى نشوب أزمة اقتصادية مست البلاد المغربية واحدة تلو الأخرى، مثل تراجع القدرة على التشغيل وارتفاع معدلات البطالة أحد عناصر هذه الأزمة ولم يكن في وسع البلدان المغربية إيجاد منفذ آخر للخروج من الأزمة واسترجاع النمو سوى باللجوء إلى صندوق النقد الدولي بهدف إعادة هيكلة اقتصاداتها على أسس قواعد السوق على نطاق عالمي.

رابعا : تراجع فرص الهجرة

لقد رأينا كيف ساهمت الهجرة في استقرار أسواق العمل في كل من تونس والمغرب، وهو ما ينطبق على الجزائر أيضا، كما ساهم هؤلاء المهاجرون خاصة في تونس والمغرب في دعم الإدخار والاستثمار المحلي غير أن الركود الاقتصادي في أوروبا -المكان الرئيسي للهجرة المغربية- أثر كثيرا على معدلات نمو الهجرة، مما زاد من الضغط على أسواق العمل داخل البلدان المغربية.

يمكن إضافة عامل آخر لا يقل أهمية، وقد ساهم هو الآخر في زيادة حدة البطالة والمتمثل في عدم ملائمة التكوين مع حاجيات أسواق العمل في البلدان المغربية، مما أدى إلى تزايد عدد البطالين من المتعلمين والمدرّبين، في حين هناك ندرة في بعض الكوادر المتخصصة والتي تضطر البلدان المغربية إلى استيرادها.

تراجع التنمية في البلدان المغاربية وما رافقه من تدهور في أسواق العمل، دفع بهذه البلدان إلى الاستئجاب ببرامج التصحيح الهيكلي المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي، أملا في إسترجاع النمو وتحسين مستويات التشغيل، فما هو مضمون هذه البرامج وما هي آثارها على أسواق العمل ؟

أثر برامج التصحيح الهيكلي على مستويات البطالة

تعرف برامج التصحيح الهيكلي المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي على أنها مجموعة من الإجراءات المستعملة من طرف الدولة بغية إنقاص أو إلغاء الاختلالات الإقتصادية والمالية، الداخلية والخارجية خاصة، وإنشاء العناصر المشكلة لإقتصاد السوق.

تتعرض برامج التصحيح الهيكلي المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي في السنوات الأخيرة لنقد متزايد من طرف الحكومات في الدول النامية التي تطبق برامج التصحيح الهيكلي، وكذلك من طرف بعض المفكرين الإقتصاديين في الدول النامية والدول المتقدمة على السواء.

ويستند هؤلاء الناقدون إلى أن هذه البرامج في مجمل سياساتها تؤدي إلى تباطؤ في النشاط الإقتصادي وتزايد في معدلات البطالة وتفاقم مشكلة الفقر، وقد أصبحت الآثار السلبية لهذه السياسات خاصة على البطالة من الأمور المسلم بها على الأقل في المدى القصير، وقد أكد على ذلك مدير صندوق النقد الدولي نفسه بقوله : "إن سلة سياسات الإصلاح تحتاج إلى وقت طويل لتأتي بكامل نتائجها، خاصة فيما يتعلق بمشكلة البطالة" وفيما يلي وقائع تطور القدرة على التشغيل وأوضاع البطالة في بلدان المغرب العربي.

بالنسبة للمغرب :

لقد تأثرت سوق العمل في المغرب كثيرا بتطبيق إجراءات برنامج التصحيح الهيكلي، فقد تأثرت بشكل مباشر بتناقص الموظفين في الإدارة والمؤسسات العمومية ونصف العمومية وحتى الخاصة، نتيجة إجراءات إعادة الهيكلة تفيد إحدى الدراسات الميدانية أن غلق المؤسسات وتخفيض العمالة يأتي في المرتبة الثانية في أسباب البطالة بالمغرب بـ 21٪ من البطالين سنة

1990، والسبب الأول يرجع إلى الأعداد الجديدة لطالبي العمل نتيجة إنهاء الدراسة بـ 24.8 ٪ من البطالين (6 ص 77).
ففي حين تضاعف عدد الموظفين في الإدارة العمومية فيما بين 1971 و 1982 من 225000 إلى 517000، تراجع معدل الإستخدام ليستقر في حدود 10000 إلى 15000 منصب عمل جديد في السنة مع نهاية الثمانينات (6 ص 77) مثل ما تشير إليه إحصاءات الجدول رقم -8-.

تطور عدد المناصب الجديدة في الإدارة العمومية المغربية

1980 - 1989

جدول رقم -8-

السنة	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1989
عدد المناصب الجديدة	33666	45267	19417	10033	10544	14600	11000

المصدر : M. ABOUH H. EL FERROUKHI EL. A. HARROUNI :

Le marche urbain du travail au Maroc. IN Cahiers CREAD N° 37, 1994

مع الإشارة إلى أن الأرقام المذكورة في الجدول لا تمثل خلقا صافيا لمناصب العمل، لأنه ومنذ 1983 لا يتم بالضرورة تعويض الموظفين المحالين على التقاعد. وتفيد الإحصاءات أن متوسط عدد مناصب الشغل الجديدة في السنة خلال الفترة 1985 - 1992 يبلغ 128000 منصب عمل بينما عدد طالبي العمل يبلغ سنويا حوالي 160000، وقد ارتبط ذلك بتراجع نفقات الإستثمار الحكومية من 20,7 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1977 إلى فقط 6,2 ٪ سنة 1987.

معدل البطالة ارتفع من 10,7 ٪ سنة 1982 إلى 14,3 ٪ سنة 1987 وإلى 15 - 20 ٪ في نهاية الثمانينات (4 ص 270)، يشكل الشباب أغلبية هؤلاء البطالين 41,3 ٪ من البطالين سنة 1993 هم من

الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة و 47٪ من الفئة العمرية 25 - 34 سنة أنظر الجدول رقم 9.

هيكل البطالة حسب الفئات العمرية في المغرب 1993.
جدول رقم -9-

الفئة العمرية	%
15 - 24	41,3
25 - 34	47,0
35 - 44	8,0
45 - 59	3,3
فما فوق 60	0,4

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد سبتمبر 1996.

ومما يزيد تعقيدا هو تزايد عدد البطالين في صفوف المتعلمين مثل ما هو مبين في الجدول رقم 10.

توزيع البطالين حسب مستويات التعليم بالمغرب 1984 - 1992
جدول رقم -10-

مستوى التعليم	1984	1992
بدون تعليم	27,1	13,3
ابتدائي	40,1	28,7
ثانوي	27,6	46,8
جامعي	2,3	10,5
مستويات أخرى غير مصرح بها	2,8	0,7
	0,1	/
المجموع	100	100

المصدر : التقرير الاقتصادي الموحد سبتمبر 1996.

حيث ارتفعت نسبيا البطالة من الجامعيين من 2,3 ٪ سنة 1984 إلى 10,5 ٪ سنة 1992، كما عرف عدد البطالين من ذوي التعليم الثانوي ارتفاعا بين الفترتين من 27,6 ٪ إلى 46,8 ٪ مما يتطلب إعادة النظر في نمط التعليم وتكييفه مع متطلبات سوق العمل الجديدة. وتفيد الإحصاءات أن 65,5 ٪ من البطالين سنة 1992 ظلوا من الباحثين عن العمل منذ ما يزيد عن 12 شهرا (6 ص 82). والخلاصة أن عكس المؤشرات الاقتصادية، فإن المؤشرات الاجتماعية تدل بصفة عامة على حالة متدهورة، البطالة، التعليم، الصحة وانتشار الفقر (6 ص 83)، ومن العوامل التي ساهمت في تدهور سوق العمل والأحوال الاجتماعية لفئات عريضة من السكان، الجفاف الذي ميز المغرب وشمال إفريقيا عامة في السنوات الأخيرة، وأيضا تراجع فرص الهجرة خاصة إلى أوروبا.

بالنسبة لتونس :

تأثرت مستويات التشغيل سلبا من جراء تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي خلال الفترة 1986 - 1991، رغم جهود الإنعاش الكبيرة التي عرفتها تونس، ورغم تحقيقها لأفضل النتائج على صعيد استرجاع التوازنات الداخلية والخارجية مقارنة ببقاى البلدان المغاربية، إلا أن الإنعكاسات على سوق العمل لم تكن كذلك، فرغم الزيادة السنوية في عدد مناصب الشغل 30000 منصب عمل في 1986، 43000 في 1988 و 45000 في 1989، إلا أن الطلب ظل أكبر من العرض مثل ما هو مبين في الجدول رقم 11.

تطور العرض والطلب على العمل في تونس 1986 - 1991
جدول رقم -11-

السنة	1986	1987	1988	1989	1990	1991
الطلب المتراكم	68000	68500	69000	69300	69500	70000
العرض	30000	40.000	43000	45000	51000	61000
نسبة التغطية %	44	58	62	65	73	87

المصدر : VII^e Plan de Developpement Economique et Social (1987 - 1991)

لقد بلغ معدل البطالة سنة 1991، 15٪ بينما لم يكن يتجاوز 12٪ سنة 1980 و 13,4 ٪ سنة 1989 (14 ص 168)، يشكل الشباب أغلبية العاطلين عن العمل في تونس، 70٪ من مجموع العاطلين عن العمل تقل أعمارهم عن 30 سنة، وفي سنة 1987، 51٪ من العاطلين هم من الفئة العمرية 18 - 20 سنة (2 ص 75).

بالنسبة لموريطانيا :

أحوال سوق العمل ليست أفضل مما هي عليها في باقي البلدان المغاربية، وتفيد التقارير أن أغلبية مناصب العمل الجديدة في ظل برامج التصحيح الهيكلي (1985 - 1991)، كانت في مجال الإقتصاد غير الرسمي، وتشير التوقعات إلى تنامي ظاهرة البطالة بالنظر لتزايد عدد السكان النشطين مع ضعف القدرة على التشغيل (2 ص 86).

بالنسبة للجزائر :

عرفت مستويات البطالة تضخما متزايدا منذ دخول الإقتصاد الجزائري مرحلة الركود بدءا من سنة 1986، ومع الشروع الرسمي في تطبيق برامج التصحيح الهيكلي في أفريل 1994، يتوقع أن تزيد البطالة كنتيجة ملازمة لخفض الاستثمار الحكومي وتصفية العديد من المؤسسات العمومية والشروع قريبا في عمليات الخصخصة على نطاق واسع، وحسب

تصريح لممثل مساهمات الدولة (15) فقد تم حل 363 مؤسسة عمومية وقد يصل عددها قريبا إلى 474 مؤسسة، وتوجد 600 مؤسسة أخرى تحت الدراسة، مع الإشارة إلى أن عدد المؤسسات العمومية يبلغ 1267 مؤسسة (15)، وتتضارب الإحصاءات حول عدد المناصب المتوقع فقدانها نتيجة تطبيق إجراءات التصحيح الهيكلي، فقد قدرها رئيس الحكومة السابق السيد مقداد سيفي بـ 320000 منصب عمل (3 ص 170)، بينما قدرها وزير إعادة الهيكلة الصناعية بـ 250000، منهم 170 ألف سيستفيدون من الشبكة الحمانية لمدة 18 شهرا، مع الاستفادة من تعويضات الضمان الاجتماعي في حين سيحال 80 ألف منهم على التقاعد المسبق (10 ص 98).

تفيد الإحصاءات الخاصة بسنة 1994 أن عدد البطالين قد بلغ 2.1 مليون (3 ص 170)، وأن متوسط عدد الجزائريين الذين يدخلون سنويا سوق العمل في التسعينات قد بلغ 240 ألف نسمة بينما القدرة على التشغيل لا تتجاوز 100 ألف منصب عمل في السنة، وقد قدر معدل البطالة بـ 27٪ سنة 1995 (9 ص 110) وحسب الديوان الوطني للإحصاء (16) فإن العدد الإجمالي للعمال في القطاع العمومي قد انخفض فيما بين مارس 1995 ومارس 1996 من 719667 إلى 662801 عامل أي نسبة 3.32 ٪ (22000 عامل)، وكان قطاع الصناعة أكثر تضررا بفقدانه لحوالي 26000 مناصب عمل بينما عرف عدد العمال في قطاع البناء والخدمات بعض الارتفاع، مع الإشارة إلى أن أغلبية البطالين هم من الفئات العمرية الشابة 58٪ من البطالين تقل أعمارهم عن 20 سنة و 41٪ من البطالين تتراوح أعمارهم بين 20 و 25 سنة (14 ص 170).

ومما يزيد الوضع بؤسا أن الأسر المتواضعة والفقيرة هي الأكثر عرضة للبطالة إذا تفيد إحدى الإحصاءات (17 ص 20) أن 73٪ من الشباب العاطل والذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 26 سنة هم أبناء العمال والبسطاء مما يزيد في نفوس هؤلاء الشعور بالبؤس والتهميش.

قائمة المراجع

- 1 - MONGI SAFRA EVALUATION PRELIMINAIRE DU PLAN D'AJUSTEMENT TUNISIEN, FINANCE ET DEVELOPPEMENT AU MAGHREB N° 3/1er Semestre, Juillet 1988
- 2 - RABEA KHARFI, EMPLOI ET CHOMAGE IN PANORAMADES ECONOMIES MARGHREBINES CONTEMPORAINES CENEAP 1991.
- 3 - AMMAR BELHIMER, de l'ETAT GESTIONNAIRE A L'ETAT REGULATEUR. IN LES CAHIERS DE L'ORIENT N° 39/40, ALGERIE QUEL AVENIR Paris 1995
- 4 - مشكلة البطالة في الوطن العربي ، دراسة إستطلاعية، معهد البحوث والدراسات العربية 1992.
- 5 - تحويلات العاملين العرب بالخارج، آثارها ووسائل تنظيم الإفادة منها، بحوث ومناقشات، إجتماع خبراء عقد بتاريخ 5 - 7 أفريل 1986، الكويت.
- 6 - M. ABDOUH - H.EL FERROUKHI - A-EL HARROUNI. Le marche urbain du travail au Maroc, IN Cahiers CREAD N° 37 1994
- 7 - رمزي زكي، الموقف الراهن لأزمة الديون الخارجية : نحو رؤية عربية، مجلة العلوم الإجتماعية جامعة الكويت، خريف / شتاء 1992.
- 8 - الأمم المتحدة، منظمة العمل الدولية، وزارة التخطيط الأردنية، التعطل في دول الأسكوا.
- وقائع إجتماع الخبراء حول التعطل في دول الأسكوا، عمان 26 - 29 تموز/ يوليو 1993
- 9 - تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية لسنة 1995، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار الكويت.
- 10 - تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية لسنة 1994، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار الكويت.
- 11 - WORLD DEBT TABLES 1996, Volume 2, World Bank.
- 12 - جريدة الخبر 20 مارس 1997.

- 13 - عبد المعطي عساف، غايات إدارة التنمية والتنمية المستدامة، مدخل لتخطيط التنمية في الوطن العربي حوليات جامعة الجزائر، العدد التاسع، الجزء الأول، أفريل 1995.
- 14 - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 1996، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- 15 - جريدة المساء، 18 أفريل 1997.
- 16 - DONNES STATISTIQUES N° 227, Estimation de l'Emploi Permanent dans les Entreprises Nationales, Mars 1966
- 20 - SAID CHIKH, AJUSTEMENT STRUCTUREL. CONFIGURATION SOCIALE ET PRECARISATION DES CONSDITIONS D'EXISTANCE EN ALGERIE, Les Cahiers du CREAD N° 37, 1994.
- 21 - COLLECTIONS STATISTIQUES N° = 36, Situation de l'Emploi 1990, ONS 1992
- 22 - LE MAROC NOUVEAU, Ministère du Plan, Bilan et Perspective, Maroc, Mars 1991
- 23 - THE WORLD BANK ATLAS 1995
- 24 - FAYCAL YACHIR L'AJUSTEMENT STRUCTUREL DANS LE TIERS MONDE, IN REVUE AFRIQUE ET DEVELOPPEMENT N° = 1, Dakar, 1991.
- 25 - RAPPORT SUR LE DEVELOPPEMENT DANS LE MONDE 1995, Banque Mondiale.